

وقفه في إعراب (أي) في (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم...)

الأستاذ المساعد الدكتور

مرتضى ايرواني نجفی

جمهورية إيران الإسلامية

جامعة فردوسي مشهد - كلية الإلهيات

iravany@um.ac.ir

ملخص المقال:

اختلفت آراء النحاة ومفسري القرآن ومعريه في إعراب «أي» في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ مريم/٦٩. وتباينت تبعاً لذلك أقوالهم في نوعها، وتفسير الآية. وقد سعى الباحث إلى تتبع القراءات المنقولة للآية، وذكر من قرأ بكل قراءة ذكرت فيها.

وتتبع البحث الموضوع لبيان قدم الاختلاف الذي ذكره سيويه عرضاً عن الآية في كتابه، وتطوره، وثم استقصاء كل إعراب ذكر فيها، وكل توجيه طرح في المقام. ولم يقتصر البحث على هذا بل تعداه إلى ذكر نقاط الضعف التي أوردت ويمكن أن ترد على كل رأي. وخلص البحث إلى أن رأي سيويه الذي بمقتضاه تكون «أي» في الآية مفعولاً به، وهي مبنية في محل نصب أدق الآراء وأقربها إلى روح الآية، لذا تبناه البصريون، فصار رأيهم الذي ينسب إليهم، ويطرح باسمهم عند الحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين صار تبعاً لذلك محط أنظار المحققين الذين جاءوا بعد ذلك. الكلمات الدليّة: أي الموصولة، أي الاستفهامية، التعليق، نزع، شيعة.

فرضية البحث:

يبدو أن السبب وراء شهرة قول سيويه في «أي» من الآية الكريمة ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ مريم/٦٩ بين أقوال شيخية الخليل ويونس وغيرهم من النحاة يعود إلى خلوه من التعقيد والتأويل الممل، وفهم الآية الكريمة على أساسه بسهولة، وسلامته من النقد الذي تعرضت له بقية الآراء.

سابقة البحث:

درجت كتب التفسير التي عنيت بإعراب آيات القرآن الكريم على ذكر «أي» وإعرابها بما يتناسب مع اهتمام كل مفسر بالإعراب، فجاء عند بعضهم مختصراً، وعند بعضهم مسهباً. كما أن كتب إعراب القرآن الكريم إضافة إلى كتب النحو تعرضت لذكر الآية الكريمة كذلك، ولكن هذه الكتب لم تنقح الآراء في المسألة، فتبين ما فيها من نقاط ضعف كل قول وقوته وتتبع كل رأي للتأكد من صحة نسبته، وأول من قال به. ولم أجد بحثاً مستقلاً مختصراً في ذلك يجمع شتات البحث ويلم بأطرافه.

المقدمة:

من الموارد التي اختلفت أنظار النحويين فيها «أي» الموصولة التي حذف صدر صلتها عند إضافتها، هل هي معربة دائماً وأن ما جاء مخالفاً لذلك، يجب تأويله بما يطابق الإعراب، أو يجوز بناؤها كما يرى ذلك سيويه ومن تابعه من النحاة. وقد انعكس هذا الأمر على إعراب قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ مريم/٦٩. فقد تعددت الأقوال فيها هل هي استفهامية أو موصولة أو غيرهما. وعند الرجوع إلى كتب التفسير التي دأبت على إعراب الآيات القرآنية، وكذلك كتب إعراب القرآن وكتب النحو التي ذكرت الآية استشهاداً يمكن ملاحظة تعدد الأقوال في إعراب «أي» من جهة، وتضارباً في نسبة الأقوال، وتشتتاً في التوجيه والتعليل من جهة أخرى. وقد ترك هذا أثره على تفسير الآية الشريفة. ونحاول فيما يأتي تصنيف الأقوال المذكورة، وتصحيح نسبة ما يمكن تصحيحه، بغية عرض تصور كامل عن «أي» في الآية الشريفة، وبيان القول الراجح في إعرابها، ونوعها. بعد مناقشة كل رأى منها للوصول إلى قول ينجسم مع معنى الآية من جهة، ويخلو من التعقيد والتأويل والتقدير الذي لا حاجة له من جهة أخرى. وسنذكر في بداية البحث القراءات التي تناقلتها المصادر على تنوعها في «أي» في الآية، نستعرض فيه القراءة غير المشهورة «النصب»، ونسبتها، وتحقيق القول فيها.

قراءات الآية:

قرأ القراء العشرة الآية بالضم «أَيُّهُمْ»، فهي القراءة المعتمدة المشهورة التي عليها قرأ الأمصار ومصحفهم. ولأن هذه القراءة من الموارد المتفق عليها بين السبعة ومن بعدهم من العشرة لم تذكر في الكتب التي ألفت لبيان الخلاف بين القراء العشرة.

وقرأ الآية بعض القرّاء في الشواذ بالنصب. وأول نص وردت فيه قراءة النصب «وحدثنا هارون أن ناساً وهم الكوفيون يقرءونها» «ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً». (الكتاب، ٣٩٩/٢). فقول سيويه وهو يتحدث عن «أي» يدل على أن هارون بن موسى الأعور ت قبل المأتين ه لم يقرأ الآية بالنصب بل نقلها، فهو ناقل للقراءة وليس قارئاً بها.

وقد شقت هذه القراءة طريقها إلى التأليف، فنسبت إلى بعض أهل الكوفة (ابن السراج، ٣٣٤/٢)، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل نرى من نسب قراءة النصب إلى الكوفيين عموماً، وأنهم لا يقرءونها إلّا بالنصب، وأن الناقل عنهم ذلك هارون القارئ الذي قرأ هو الآخر بالنصب (ابن يعيش، ١٤٦/٣). ولا أدري كيف استساغ ابن يعيش لنفسه هذا دون الرجوع إلى كتاب واحد على الأقل من كتب القراءة. فلا يوجد كتاب نسب هذه القراءة إلى أحد القراء السبعة أو العشرة من راوٍ مجمع على روايته.

وليس ببعيد أن يكون وراء ذلك رجوعه إلى نسخة من كتاب سيويه جاء فيها: وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرءونها... بدل النص الذي نقلناه عن النسخة المحققة، فقد ذكر محقق الكتاب في الهامش أنه جاء في نسخة من النسخ الخطية: وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرءونها.... (سيويه، ٣٩٩/٣) فتكون هذه العبارة أو مضت ابن يعيش في هذا دون الرجوع إلى أحد كتب القراءة وقد يكون السبب وراء ذلك ما نسب للكوفيين من أنهم ينصبون «أي» إذا وقع الفعل عليها سواء حذف عائدها أم لم يحذف، بدليل قراءة النصب التي نقلت عن بعض الكوفيين (ابن الأنباري، الانصاف، ٧١١/٢)، فسها قلمه في هذا.

ولا ندعي أن أحداً من الكوفيين لم يقرأ بالنصب، فقد نُسبت في الشواذ إلى لفيف من قراء الكوفة وهي نسبة يعوزها التحقيق.

ويلاحظ من يراجع الكتب التي نقلت عن سيويه، والكتب التي اعتمدت على هذه تغييراً في نسبة القراءة. ولولا وصول كتاب سيويه إلينا، ورجوعنا إليه مباشرة لكان لنا مسيراً آخر في نسبة قراءة النصب. فقد جاء «ذكر سيويه أن هارون الأعور القارئ قرأ بها» (الزجاج، ٣٣٩/٣)، و«القراء كلهم يقرءون بالرفع إلّا هارون القارئ، فإن

وقفه في إعراب (أي) في (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم...) (١٤)

سيبويه حكى عنه: ثم لننزعن... بالنصب». (النحاس، ٢٣/٣؛ القرطبي، ١٣٣/١١؛ الشوكاني، ٤٠٦/٣).

ويلاحظ على هذا أنه رغم الخطأ في النقل عن سيبويه، فإنه على النقيض ممن نسبها للكوفيين قاطبة دون استثناء. والكل استفاد من سيبويه صراحة أو ضمناً.

أما بقية من نسبت القراءة لهم فهم: معاذ الهراء، ورواية عن يعقوب (الانباري، الانصاف، ٧١١/١)، وطلحة بن مصرف، وزائدة عن الأعمش. (أبو حيان، ٢٨٨/٧).

واكتفى ابن خالويه بنسبة القراءة لمعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف (مختصر في شواذ القراءات، ٨٦). ولم يتعرض ابن جني في المحتسب لهذه القراءة رغم تخصصه في القراءات الشاذة.

والذي لا يمكن غض النظر عنه أن الفراء وهو كوفي لم يذكر النصب صراحة بعنوان

قراءة، فقد قال «وقول الله: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًا﴾ من نصب

أياً أوقع عليها النزاع وليس باستفهام، كأنه قال: ثم لنستخرجن العاتى الذي هو أشد».

(معاني القرآن، ٤٧/١). فعلى الرغم من أن الفراء لم يذكر أحداً ممن نسبت القراءة إليه

هنا، لم يصرح أنها قراءة. وعلى هذا فيحق لنا أن نشكك فيما تقدم من نسبة القراءة.

ويمكن القول أن هذه القراءة كانت غير مشهورة عند المهتمين بالقراءات القرآنية على

اختلاف اهتمامهم. ولولا ذكر سيبويه لها، واستناده إليها في كتابه لكان لها تقديراً آخر

في عالم التأليف.

إعراب الآية:

حالة النصب:

لم تتعرض جل كتب التفسير وإعراب القرآن لذكر هذه الآية لعدم شهرتها

وشذوذها، ولم تعرب «أى» تبعاً لذلك. ومن أشار إلى إعرابها كانت إشارته مقتضبة من

جهة، وغير صريحة بأنها مفعول به. فقد اكتفى بأن العامل فيه لننزعن (العكبري، إملاء ما

من به الرحمن، ٢/٢)، وأوقع على أيهم لننزعن (القرطبي، ١٣٣/١١)، وأنها معربة منصوبة

بنزع. (العكبري، إعراب شواذ القراءات، ٥٥/٢)

وقد ذكر العكبري وجها آخر لهذه القراءة، وهو (أنه مبني على الفتح، لأنه ناقص، وهو بمعنى الذي هو أشد، فلما خالفت باب الصلة في أنها لم توصل بجملة بنيت وأختى الفتح لأنه أخف في الياء). (المصدر السابق)

والذي نراه أن هذا الرأي غريب في نوعه، غريب في تعليقه. فلم يرد فيما راجعت من المصادر من قال ببناء «أي» هنا، وإنما ابتكر سيبويه جواز النصب إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، ثم إنَّ تحليل البناء هنا (لم توصل بجملة) بحاجة إلى توجيه، لأنه إنَّ أراد أنها لم توصل بجملة مطلقاً فهو خلاف الواقع، لأنَّ ما بعده جملة اسمية حذف المبتدأ منها. وإنَّ أراد أنها ليست جملة في الظاهر لحذف صدر الصلة-المبتدأ- فينبغي أن تكون مبنية في ما شابهها مثل (أكرم أيَّ مجتهد)، عند حذف المضاف إليه، وصدر الصلة. وكذلك الحال في الموصول المشي إذا حذف صدر صلتها، نحو (أكرم اللذين مجتهدان في درسهما). وهذا يحتاج إلى دليل لإثباته من القائل به. والجمهور على خلافه.

حالة الرفع:

تطالع القارئ في إعراب هذه القراءة ثلاثة آراء مشهورة ذكرها جل من أعرب الآية الشريفة. وهذه الآراء لثلاثة من أساطين النحو المتقدمين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وهما شيخا سيبويه، وقد أكثر النقل عنهما في كتابه. والرأي الثالث لسيبويه نفسه، ذكره رداً على قوليهما.

ويلاحظ في هذا المجال ما يلي:

- آ - أن هذه الآراء الثلاثة استقاهها العلماء من كتاب سيبويه. (الكتاب، ٣٩٩/٢ - ٤٠١)
- ب - أن ما نسب للخليل ويونس في إعراب «أي» المرفوعة في الآية الشريفة لم يذكره سيبويه وهو يتحدث عن الآية وإعرابها، بل عند حديثه عن «اضرب أيهم أفضل» الذي سأل شيخه عنه، ثم راح يذكر توجيه «أي» في المثال عندهما من غير ذكر للآية بقراءة الرفع، ثم جاء النحاة فطبقوا قول الخليل ويونس في إعراب المثال على الآية.
- ج - أن التوجيه والإعراب الذي ذكره سيبويه لا يتجاوز إعراب «أي» عموماً. ولم يتعرض لنوعها، ولا إلى العامل فيها بصراحة.

وأول توجيه للآية - بعنوان آية - وتخرج نجده عند الفراء. فقد ذكر ثلاثة أوجه للرفع تختلف عما ذكره سيبويه (معاني القرآن، ٤٧/١)، ثم جاء بعده الزجاج فأورد الآراء

وقفه في إعراب (أي) في (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم...)..... (١٦)

الثلاثة التي ذكرها سيبويه عند الحديث عن «اضرب أيهم أفضل»، وقاسها الزجاج على الآية. (معاني القرآن وإعرابه، ٣/٣٣٩)، بينما أضاف تلميذه النحاس لما ذكره شيخه أربعة آراء أخر هي ما ذكره الفراء وآخرون. والذين جاءوا بعد ذلك لم تخرج كلماتهم عما جاء عند هؤلاء.

ولا يخلو الأمر من فائدة أن نشير هنا إلى أن الفراء لم يذكر «أي» وإعرابها عند حديثه عن سورة مريم، وهي الموضع الطبيعي لذلك، بل استطرد للحديث عن الآية وهو يتكلم عن قوله تعالى ﴿أَدْعُ لِنَارِكَ يَبْتَن لَنَا مَا لَوْنُهَا﴾ البقرة/ الآية ٦٩ فانجر كلامه إلى «أي» تكلمة للبحث، وليبان الفرق بينها وبين «ما» الاستفهامية.

سيبويه:

مذهب سيبويه أن «أي» هنا مفعول به لـ «ننزع» مبني على الضم في محل نصب، وهي موصولة. و«أشد» خبر لمبتدأ محذوف. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وسيبويه وإن لم يتعرض لقراءة الرفع وإعرابها، لكنه عند الحديث عن «أي» وأنها مبنية على الضم عند إضافتها وحذف صدر صلتها أشار إلى جواز لغة أخرى فيها، وهي الإعراب. واستدل بقراءة النصب التي رواها عن هارون. وهذا يدل بالتبع على أنها في قراءة الرفع مفعول كذلك.

ولا بأس أن نذكر هنا غريبة نذت عن الآلوسي هي أن قراءة النصب «ترد ما نقل عنه ﴿سيبويه﴾ من تحتم البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها. وينبغي إذا كان واقفاً على هذه القراءة أن يقول بجواز الأمرين فيها حينئذ» (روح المعاني، ١٦/١٢٠)

وهل هذا رد على سيبويه في قوله بالبناء مطلقاً وهو ظاهر كلام الآلوسي، وهذا لم يقله سيبويه وإن نقل عنه هذا. (أبو حيان، ٦/٢٠٩؛ السمين الحلبي، ٤/٥١٨)، أو رد على ما نقله البعض عن سيبويه بالبناء مطلقاً؟ وحينئذ يكون الجواب الأنسب رد النسبة بأن سيبويه لم يذهب إلى البناء مطلقاً بدليل ذكر اللغة الأخرى وقراءة النصب. وقوله (وينبغي إذا كان واقفاً على هذه القراءة...) كيف يمكن تصوّره وسيبويه هو الناقل للقراءة عن هارون، ولو لم يذكرها في كتابه ما كتب لها هذا البقاء والشهرة. ولا أدري

كيف غاب عن الألوسي ذلك وكتب بقية المفسرين ومعربي القرآن والنحويين مملوءة بنقل القراءة عن سيبويه.

وقد لقي رأى سيبويه في «أي» وإعراب الآية على أساسه قبولاً من قبل المحققين وإقبالاً عليه. والذي يدل على ذلك أن بعض المفسرين اكتفى بنقله في الآية، ولم يتعرض لغيره سواء صرح بنسبته إليه أم لم يصرح. (الثعالبي، ٣٠/٤؛ القنوجي، ١٨٥/٨؛ ابن عاشور، ١٤٨/١٦)

الخليل:

نقل عن الخليل وهو يوجه: اضرب أيهم أفضل، أن «أيهم إنما وقع في: اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل». (سيبويه، ٣٩٩/٣)

وكل من تعرض لـ«أي» في الآية من سورة مريم من المعربين اعتمد على ما ذكره سيبويه عن شيخه الخليل. وعباراتهم في ذلك مختلفة. «أما الخليل فحكى عنه سيبويه أنه على معنى الذين يقال: أيهم أشد على الرحمن عتياً». (الزجاج، ٣٣٩/٣). و«أنه مرفوع على الحكاية، والمعنى عنده ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال من أجل عتوه أيهم أشد على الرحمن عتياً» (النحاس، ٢٤/٣) و«الرفع في أيهم عند الخليل على الحكاية، فهو مبتدأ، وخبره أشد، وتقديره: ثم لننزعن من كل شيعة الذي من أجل عتوه يقال: أي هو أشد عتياً» (القيسي، ٦٠/٢). و«ذهب الخليل بن أحمد إلى أن أيهم مرفوع على الحكاية، وتقديره ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال له أيهم» (الأنباري، البيان، ١٣١/٢). و«أنهما مبتدأ وأشد خبره وهو على الحكاية، والتقدير لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم فهو على هذا استفهام» (العكبري، ١١٦/٢). و«أيهم أشد مبتدأ وخبر محكى على مذهب الخليل، أي الذين يقال فيهم أيهم أشد» (أبو حيان، ٢٨٧/٧). و«هي استفهامية، والجملة محكية بالقول المقدر، والتقدير: لننزعن من كل شيعة أيهم أشد» (السمين الحلبي، ٥١٧/٤).

فما نقله سيبويه عن شيخه بشكل مختصر تناوله من جاء بعده فحاولوا توضيحه، فزادوا فيه وغيروا بغية توضيح مراد الخليل وبيانه. ولكنهم أضافوا إليه شيئاً لم يكن في الأصل، فحملوا الخليل ما لم يقله كما أن العكبري والسمين الحلبي فهما مما نقله سيبويه

عن شيخه أن «أي» عند الخليل استفهامية، وإن لم يقله أحد من المتقدمين. ولا يبعد أن يكون ما نسب للخليل من استفهامية «أي» مأخوذاً مما ذكره الفراء وهو يتكلم عن «أي»، فقد ذكر «أن من نصب أيّاً أوقع عليها النزاع وليس باستفهام» (معاني القرآن، ٤٧/١). يريد أن أيّاً على هذا مفعول للفعل ننزع. ففهم منه أن من لم ينصب لم يوقع الفعل عليها، فهي استفهامية حيثئذ.

وخير دليل على تحميل الخليل ما لم يقله، وإطلاق العنان للخيال أن الآلوسي وهو يذكر الأقوال في الآية قال «وقال الخليل: مفعول (نزع) موصول محذوف وأي هنا استفهامية مبتدأ وأشدّ خبره. والجملة محكية بقول وقع صلة للموصول المحذوف أي لنزعه الذين يقال فيهم أيهم أشد» (روح المعاني، ١٢٠/١٦) فنسب هذا التفصيل للخليل صراحة. ولو قال: وهي على مذهب الخليل مبتدأ والجملة محكية، ويكون تقدير الكلام كذا وكذا لكان أدق وأحسن. ولو أن قارئاً لتفسير الآلوسي لم يراجع كتاب سيبويه قبل ذلك لتصور أن هذا التفصيل من كلام الخليل نفسه.

والذي نراه أن هذا الفهم من كلام الخليل لا يمكن التسليم به، لأن سيبويه وهو ينقل كلام شيخه عن «أي» الموصولة لم يصرح بذلك. ولو فهم منه أنها هنا استفهامية لأشار إلى ذلك ولقال مثلاً: أما الخليل فإنه يقدّرها استفهامية لا موصولة. والذي يقوي هذا الأمر أن سيبويه كان يصدد الحديث عن الموصولة محاولاً إثبات جواز بنائها، فكان المقتضى أن يقول إن الخليل يذهب إلى كونها استفهامية في المثال لا موصولة، لا أن يذكر تقدير الخليل ثم يردّ عليه في تقديره ما قدره.

وقد رجّح الزجاج قول الخليل في هذه الآية بدليل موافقته للتفسير. (معاني القرآن وإعرابه، ٣٣٩/٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ولا يمكن التغاضي عنه هو ما إعراب الخليل للقراءة الشاذة «أيهم أشد» بالنصب؟ هل يحملها على الحكاية كذلك؟ الجواب قطعاً بالنفي، لأنه لا توجيه للحكاية هنا، فلا يبقى إلّا النصب على المفعولية، و«أي» موصولة لا استفهامية. فكيف يفرق بينهما والمعنى واحد؟ فيجعلها حالة النصب شيئاً، وحالة الرفع شيئاً آخر، ويختلف المعنى تبعاً لذلك. في حين أن المعنى الكلّي في القرائتين واحد، ولا

داعي للتقدير إلّا الفرار من القول بالبناء. ومن نافلة القول الاستدلال بأن إحدى القرائتين تؤيد المعنى المراد من القراءة الأخرى.

ويبدو أن التقدير الذي صار الخليل إليه في المثال يعود إلى الحرص على إخضاع النصوص الخارجة عن القاعده إليها بالتقدير والتأويل بدلاً من القول بوجود قاعدة أخرى إلى جانب القاعدة الرئيسة.

والذي أراه أن الخليل ذا الحس اللغوي المرفه يأبى ذوقه الأدبي، وفهمه بأساليب الكلام التخريج الذي نسب إليه في الآية الكريمة بما فيه من تقدير لا حاجة إليه. ولئن قال ما قال في المثال: اضرب أيهم أفضل، فإنه لا يرضى ذلك في الآية، وإلّا فما معنى أن يقع النزاع لمن يسأل عنه بهذا الاستفهام؟ ويكون التقدير: لننزعن من شيعة الذي يقال فيهم من أشد عتوّاً؟ ولماذا هذا اللف والدوران في الكلام؟ نعم لو قيل في كلام آخر: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقول من يبارزني لكان وجهاً يحتمله الكلام، ومعنى مستقيماً يمكن توجيهه. أمّا ما طرح في تقدير الآية ففيه ما فيه. وأغرب من هذا ما نقل عمّن راح يوجه المنسوب للخليل بأنه يدل على تقارب أحوال هؤلاء وتشابهها في العتوّ حتى يستحق أن يسأل عنها، أو أن النزاع يقع على الذين يجاب بهم عن هذا السؤال. (الشهاب الحفاجي، ١٧٤/٦؛ الألوسي، ١٢٠/١٦). ولئن كان في تقدير الخليل قول محذوف يقع صلة لموصول محذوف، فإنه في الجواب الثاني يحتاج إلى تقدير آخر. وخير ما قيل فيه أنه تكلف على تكلف، ومثله لا ينقاس. (الشهاب الحفاجي، ١٧٤/٦) وأن هذا بابه الشعر وفي حال الاختيار عنه مندوحة. (ابن يعيش، ١٤٦/٣) وجدير بالذكر أن أحد المفسرين اكتفى في تفسير الآية بذكر توجيه الخليل وحده وإن لم يتعرض لتوجيهها نحوياً. (ابن أبي زمين، ١٠٢/٣)

يونس

قال سيويوه وهو يتكلم عن: اضرب أيهم أفضل، «وأما يونس فزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول... واضرب معلقة». (الكتاب، ٤٠٠/٢)

وقاس النحاة ذلك في الآية الكريمة فجاءت عباراتهم مختلفة في اللفظ، ننقل بعضها كي يلاحظ القارئ مدى التغيير الذي طرأ على قول يونس، منها: (قال سيويوه عن يونس إن قوله جلّ وعز لننزعن معلقة لم تعمل شيئاً، فكأن قول يونس «ثم لننزعن من

وقففة في إعراب (أي) في (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم...)..... (٢٠)

كل شيعة» ثم استأنف فقال «أيهم أشد على الرحمن عتيا». (الزجاج، ٣/٣٣٩).
و«قال يونس: لننزعن بمنزلة الأفعال التي تلغى فرفع أيهم بالابتداء». (النحاس،
٣/٢٤). وقد وضح بـ«كونه مبتدأ وخبراً واستفهاماً، إلّا أن موضع الجملة نصب
بينزعن، وهو فعل معلق عن العمل ومعناه التمييز فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز
تعليقه». (العكبري، ٢/١١٦). فيونس في عبارته المختصرة التي نقلها سيبويه لم يعلل
كلامه، ولم يوضحه. أو بعبارة أدق لم يذكر سيبويه ذلك عنه. ولكن بعض النحاة
حاول توجيه يونس بالشكل الذي يقرب التعليق، ويجعله مقبولاً. ولو كان
صاحب هذا التوجيه يذهب مذهب يونس في الآية، وحاول توجيهها بما ذكره لكان
وجهاً مستساغاً لرأي يراه ولو كان متابعاً فيه لغيره. أمّا تحميل شيء على عبارة لا يشم
منها ذلك فغير مقبول. ولو قال إنه يمكن توجيه كلام يونس بكذا لكان وجهاً ولا يسمى
تحميلاً.

ويبدو أن العكبري حاول توجيه التعليق في «ينزعن» وتقريبه إلى الأذهان وربطه
بالعلم الذي يدخله التعليق، فذكر أن النزاع يميز الأعتى عن غيره. وفي التمييز نوع من
العلم، لذا جاز تعليقه.

ف«أي» اسم استفهام مبتدأ، وأشدّ خبره، ولأنّ الاستفهام من المعلقات كانت الجملة
من المبتدأ والخبر في محل نصب.

بيد أن الأمر لم ينته عند هذا بل تطوع آخر فذكر «أنه يجوز التعليق في سائر الأفعال
ولا يخصّه بأفعال القلوب كما يخصّه الجمهور بها». (السمين الحلبي، ٤/٥١٧). ويظهر
أن صاحب هذا القول استنبط ما قاله من كلام سيبويه المتقدم، ولكيلا يعترض على
يونس في جواز تعليق نزاع وهو ليس من أفعال القلوب - وقد اعترض على ذلك فعلاً -،
حاول هذا دفع الاعتراض، والاحتراز من إيراده فذكر أن يونس لا يخصّ التعليق بأفعال
القلوب، بل يعديها إلى غيرها من الأفعال. ولم ينقل سيبويه ولا المتقدمون من النحاة
شيئاً عن نظر يونس في تعدي التعليق أفعال القلوب، فلا يبقى إلّا القول باستنباط ذلك
من نقل سيبويه وتوجيه قوله.

وعندما اعترض ابن هشام على يونس وهو يوجه «اضرب أيهم أفضل» بأن التعليق يختص بأفعال القلوب فكيف قال هنا إن نزع معلق، تطوع من رد عليه بأن مذهب يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب. (الشمي، ١٧٦/١).

وكان ابن هشام كان راجلاً في ميدان النحو، قليل البضاعة، أو غافلاً عما نقل عن يونس إن مقام ابن هشام العلمي وسعة اطلاعه تأبى ذلك، ولكنه حاول الرد على تخريج يونس في هذا الموضع بالذات. أما ما اشتهر عن يونس من تعدي التعليق لغير أفعال القلوب، فلم تثبت نسبتها ليونس عند ابن هشام كما يبدو.

والذي أراه أن الشمني لو أثبت ذهاب يونس إلى شمول التعليق غير أفعال القلوب من مصادر متقدمة لكان أفضل من الرد بدون دليل.

أما الرضي الأسترابادي فإنه مع نسبة تعليق غير أفعال القلوب ليونس وتسليمه بذلك لا يرتضي إعراب الآية بالشكل المنسوب له محتجاً بأن المعلق يجب أن يكون في صدر الجملة ومفعول الفعل هنا ليس جملة، كما أن «أي» في الآية ليست استفهامية حتى يكن التعليق بالاستفهام. (شرح الكافية، ٥٨/٢).

ويبدو أن مراد الرضي من هذا أن التعليق يكون في الأفعال المتعدية التي يكون مفعولها جملة، والمعلق يكون في صدر الجملة، و«نزع». لا يتعدى الجملة، فلا يمكن تصور التعليق فيه. يضاف إلى ذلك أنه لا معلق هاهنا لأن «أي» ليست استفهامية، فلا معلق في الآية.

وقد يعترض على استدلال الرضي بأن الذي يذهب إلى تعليق غير أفعال القلوب قد لا يشترط أن يكون ذلك في الفعل الذي مفعوله جملة، فلا وجه لهذا الاستدلال.

ولم يكن الرضي أول من ضعف قول يونس هذا بل سبقه من صرح بضعف هذا الرأي محتجاً بأن التعليق يكون حيث يجوز الإلغاء، وإلغاء الأفعال ينحصر في أفعال القلب. (ابن يعيش، ١٤٦/٣)

والذي أراه أن نسبة القول بعدم انحصار التعليق بأفعال القلوب عند يونس، بل يشمل غيرها كذلك، نسبة يعوزها الدليل القاطع غير ما ذكره سيبويه في «اضرب أيهم أفضل». فلو كان يونس يذهب إلى ذلك حقاً لنقله سيبويه، وهو الذي ذكر شيخه وآراءه النحوية في أكثر من مائتي مورد، ولما رد تخريجه بقوله «فلا يشبه أشهد إنك لمنطلق»، بل

وقففة في إعراب (أي) في (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم)..... (٢٢)

برد آخر نحو أن التعليق لا يشمل غير أفعال القلوب مثلاً، كي يكون دليلاً على أن يونس ذهب إلى ذلك حقاً. وثمة شيء آخر: أن هذا لم يذكره النحاة المتقدمون كالأخفش والمبرد وغيرهما لقصر الفاصلة الزمنية بين يونس وهؤلاء.

وقد أشكل بعضهم على يونس بيت الشاهد:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

فإن «أي» في الشاهد مضمومة. فلو كانت استفهامية معربة دائماً كما يقول يونس، لأدى إلى عدم عمل حرف الجر فيما بعده بدليل الضم في رواية البيت، وعلى هذا فحرف الجر يكون معلقاً هنا، في حين أن التعليق لا يدخل حروف الجر. (ابن هشام، ٨٣/١).

وعلى هذا فالتوجيه المنسوب ليونس لا يمكن الاستئناس به، لأنه لم يبين دليل تعليق غير أفعال القلوب، يضاف إلى ذلك الاشكال عليه بالبيت المتقدم.

وقد يرد الاشكال بالبيت على يونس بأنه لا يرتضى رواية البيت بالضم بل بالكسر كما ورد عند بعضهم (ابن عقيل، ١٦٥/١)، ولكن هذا رجم بالغيب الذي لم يصرح به يونس فكيف استقرءوا ضميره. يضاف إلى ذلك أن رواية الضم أشهر، ورواية الجر «أيهم» شاذة.

تبقى بعد هذا عبارة الزجاج (ثم استأنف فقال «أيهم أشد على الرحمن عتياً») (معاني القرآن وإعرابه، ٢٣٩/٣) بحاجة إلى توضيح، هل هو الاستئناف النحوي، وهذا يعني أن الجملة لا محل لها من الإعراب، في حين أن تعليق الفعل عن العمل بـ«أي» يجعل الجملة في محل نصب سدّت مسدّ مفعول «ننزع»، كما صرح بعضهم. وإن أراد بالاستئناف غير هذا ارتفع الاشكال، ولكن ما مراده؟ تبقى العبارة قلقة.

وقد وجه الفارسي قول يونس إن «ننزعن» معلق بأن الفعل عمل في موضع «من كل شيعة»، ولم يكن مراده أن الفعل لم يعمل البتة، ولو كان مراده ذلك لقال إن الفعل ملغى. (الطبرسي، ٥٢٢/٣)

وعلى كلا الرأيين: رأي الخليل ورأي يونس تكون «أي» في الآية استفهامية معربة. وجملة الاستفهام على رأي الخليل في محل رفع نائب عن فاعل فعل محذوف. وفي محل نصب سدّت مسدّ المفعول به على رأي يونس.

الكسائي والأخفش:

نقل عن الكسائي والأخفش أن مذهبهما في «أي» في الآية الشريفة استفهامية، مبتدأ مرفوع، و«أشد» خبره. والجملة استئنافية. و«كل شيعة» مفعول «ننزع». و«من» زائدة. وهما يجيزان زيادتها في الإيجاب، ولا يشترطان تقدم النفي وشبهه عليها، كما هو مقرر في حروف الجر. (العكبري، ١١٦/٢؛ ابن هشام، ٨٣/١؛ السمين الحلبي، ٥١٧/٤)

ويبدو لي - والله أعلم - أنهما لم يتناولوا الآية بالإعراب، ولم يقولوا ما نقل عنهما في الآية الكريمة. وإنما استفاد العلماء ذلك من مبناهما في إمكان زيادة «من» في الإيجاب. ويؤيد ما نراه أن الفراء تلميذ الكسائي ذكر في الآية ثلاثة توجيهات لم يذكر ضمنها ما نسب للكسائي، ويستبعد أن يذهب الكسائي إلى شيء لا يعلمه الفراء ولا يذكره، وهو الذي حاول ذكر التوجيهات الخاصة بالآية حسبما يراه الكوفيون. ثمّة شيء آخر يدعونا إلى هذا الأمر هو أن النحاس الذي ذكر في الآية سبعة توجيهات لم ينقل عنهما هذا الإعراب، رغم تقدمه زماناً. وإذا قرنا إلى هذين الدليلين أن النحاس نسب للكسائي إعراباً آخر في الآية كما سيأتي ازداد ما رأيناه رجحاناً.

وظاهرة نسبة أكثر من رأي لشخص من المتقدمين مألوفة في كتب النحو، بيد أن الشك يتسرّب إلى بعض هذه الآراء إذا لم يمكن القطع بصدورها عنه، كوجود الآراء المنسوبة في كتب الشخص نفسه، أو نقلها عن كتبه التي ضاعت بمرور الزمن. وليس بأيدينا كتاب للكسائي ذكر فيه هذين الرأيين كما أنهما لم ينقلّا عمّن اختص به من تلاميذه كالفراء مثلاً. فتبقى نسبة هذا الرأي - على الأقل - للكسائي والأخفش الذي لم يتعرض بدوره في كتابه «معاني القرآن» للآية الشريفة مورد شك وترديد.

وأول من نقل الرأيين عنهما معاً - حسبما راجعت من المصادر - العكبري «٦١٦هـ»، وعنه نقل السمين الحلبي مصرحاً بذلك. ولا يبعد أن يكون ابن هشام نقل ذلك عنه أيضاً، لعدم ذكر الرأي للكسائي والأخفش في المصادر القديمة.

وجدير بالذكر أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) نسب هذا الرأي للأخفش فقط.
(الرضي، ٥٨/٢)

وينبغي اعتبار «أي» على رأيهما في الآية الشريفة استفهامية معربة، ولولا ذلك لأختل إعراب الآية، لأننا إذا اعتبرنا «أي» موصولة مبتدأ، و«أشد» خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، بقي المبتدأ «أي» بدون خبر. في حين أن اعتبار «أي» استفهامية يخلو من هذا الإشكال، لأن خبرها «أشد».

وليت شعري ما ضرورة الاستئناف الذي يقتضيه هذا الإعراب، وقد ذكره العكبري، والآية في ظهورها الأولي في مندوحة عنه.

وإذا تأتى للكسائي والأخفش إعراب «أي» في الآية الكريمة استفهامية معربة - على ما فيه - فإنه لا يتأتى ذلك لهما في الشاهد الشعري: «فسلم على أيهم أفضل»، فإن «أي» لا يمكن اعتبارها مبتدأ هنا، لأنه لا يمكن الاستئناف بعد حروف الجر. (ابن هشام، ٨٣/١) ويبقى حرف الجر بلا مجرور، فلا يبقى سوى صرف النظر عن اعتبار الاستئناف وجعل «أي» معربة، والمصير إلى قبول كونها مبنية في محل جر. وحيث لا يسلم للقول بإعراب «أي» مستند يمكن التمسك به في توجيه الشاهد الشعري إلّا الطعن في روايته. وفي هذا فتح لباب لا يمكن الخلاص منه في بقية المباحث بسهولة.

وإذا انتفى حملها في الشاهد الشعري على كونها معربة، فحملها في الآية الكريمة على ذلك الإعراب بحاجة إلى توجيه نحوي يسلم من المعارضة.

ومن المفيد هنا أن نذكر أن تخريج الآية على زيادة من «يخالف في المعنى تخريج الجمهور، فإن تخريجهم يؤدي إلى التبعض، وهذا يؤدي إلى العموم، إلّا أن يجعل من لا ابتداء الغاية، لا للتبعض، فيتفق التخريجان». (السمين الحلبي، ٥١٧/٤). ومراده من كون «من» للتبعض في تخريج الجمهور واضح، لأنه ينزع الأعتى منهم وليس كلهم. وعلى جعلها زائدة يكون النزع متوجهاً للجميع فيدل على شمول النزع لهم. وحيث يؤدي إلى العموم. فإذا جعلت «من» غير الزائدة لا ابتداء الغاية بدلاً من التبعض، فالنزع يبتدأ من الأعتى ثم يشمل غيره بعد ذلك، فيكون للجميع. وعندها يتفق المعنى في الشمول مع تخريج الزائدة في المعنى الكلي.

يبقى القول بزيادة «من» في الإيجاب بحاجة إلى دليل محكم، قبل البدء بإعراب الآية. والقول بإعراب «أي» في بيت الشاهد تقدم ما فيه. فتوجيه الكسائي والأخفش سواء قالوا بذلك أو نسب إليهما لا يصمد أمام المناقشة.

الكسائي:

لم تقتصر المصادر على نسبة القول بزيادة «من» للكسائي فحسب، بل نسبت إليه قولين آخرين:

ألف - أن الفعل «نزع» واقع في المعنى على «من كل شيعة»، كما يقال: لبست من الثياب، وأكلت من الطعام، فهو واقع على المعنى، ولم يعمل في «أيهم» فينصبه. (النحاس، ٢٥/٣). ونتيجة هذا القول أن «أيهم» مرفوعة بالابتداء، وما بعدهما خبرها. وهي معربة. وقد ذكر هذا الرأي غير منسوب لمعين، بل اكتفي فيه: وذهب آخرون. (ابن الأنباري، البيان، ١٣٢/٢)، بينما نسب هذا للكسائي والفراء مع التصريح بأن «أي» استفهامية. (ابن يعيش، ١٤٦/٣)

ويحق لنا أن نسأل فنقول: في المثال المنسوب للكسائي: لبست من الثياب، تكون الجملة كاملة، وتعطي المعنى الذي أراده صاحب الرأي إذا نطق بها وحدها، ويكون المعنى أن الملبوس من الثياب، أو شيئاً من الثياب. فإذا قال: لبست من الثياب الجديد، أو لبست من الثياب الذي اشتريته أمس، فهل يكون المعنى المستفاد مماثلاً للمعنى المستفاد من المثال الأول؟ من الطبيعي أن يكون الجواب بالنفي. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تُقاس الآية على المثال؟ بعبارة أخرى: لو كانت الآية: ثم لننزعن من كل شيعة، فقط لأمكن حملها على المثال، وقياسها عليه، لكن الآية فيها: «أيهم أشد» فقياس الآية بالمثال مشكل.

ب - نسب للكسائي القول بأن «ننزعن» بمعنى «ننادين»، فعومل معاملته، ولم يعمل في «أي» شيئاً. (ابن عطية، ٢٦/٤؛ أبو حيان، ٢٨٧/٧؛ السمين الحلبي، ٥١٧/٤). ولم يتبين لي وجه قوله «فلم يعمل في أي» مع أن «نادى» متعدٌ بحاجة إلى مفعول به.

وما نسب للكسائي هنا نسب للفراء كذلك. (النحاس، ٢٥/٣؛ العكبري، الهداية إلى بلوغ النهاية، ٤٧٣/٧)

ونسبته للفراء لا تخلو من صحة، لأن الفراء ذكره ضمن ثلاثة أقوال وردت في معاني القرآن. فقد جاء «أن تجعل» ثم لنزعه من كل شيعة» بالنداء، أي لننادين «أيهم أشد على الرحمن عتياً» وليس هذا الوجه يريدون. ومثله مما تعرفه به قوله «أفلم يأس الذين أموا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً» ﴿أَفَلَمْ يَأْتِصِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ الرعد/٣١ فقال بعض المفسرين...: ألم يعلم، والمعنى - والله أعلم - أفلم يأسوا علماً بأن الله لو شاء لهدى الناس جميعاً. وكذلك «لنزعن» يقول يريد نزعههم بالنداء» (معاني القرآن، ٤٨/١).

فإذا ضمنا قوله: أفلم يأسوا علماً... إلى قوله: يريد نزعههم بالنداء، تبين أن مراده ليس ما ذكره بعضهم من أن «نزعن» بمعنى «ننادين»، بل مراده: نزع العاتي ونفصله عن غيره بندائه. فالنداء وسيلة لعزل العاتي عن غيره، وليس النزع بمعنى النداء. ولم يتعرض الفراء لعمل «نزعن» ولا الجملة بعده.

ولا يبعد أن تكون محاولة الفراء لتوجيه الرفع كما قال قبل ذلك من جهة، وقوله بعد ذلك: أي لننادين «أيهم أشد على الرحمن عتياً»، صور في ذهن بعضهم أن «نزعن» بمعنى «ننادين»، وأن الجملة بعده من مبتدأ وخبر مفعول في المعنى.

ويحق لسائل أن يسأل عن مرجع الضمير في عبارة الفراء الأخيرة: يقول نزعههم بالنداء، والضمير للنصب؟ فمن المنزوع؟ لا يوجد غير العاتي. بعبارة أخرى: الذي هو أشد عتياً، فيكون الذي مفعول به.

والتوجيه الناقص في بعض الموارد ينتج مثل هذا الاضطراب عند من تأخر عنه، بغية سد الثغرات، وتقدير ما يحتاج الكلام إليه.

وجدير بالذكر أن هذا الرأي نسب للكوفيين عموماً مع إعراب «أي» مبتدأ، وما بعدها خبر، وأن «نزعن» ملغي لم يعمل، لأنه بمعنى النداء. (الأنباري، البيان، ١٣٢/٢)

ولا يبعد أن يكون نسبة هذا القول للكوفيين نتيجة ذهاب الكسائي والفراء إلى هذا، وهما شيخا مدرسة الكوفة.

ويبقى سؤال يطرح نفسه في هذا المجال هو أن الأنباري عندما تكلم عن اختلاف البصريين والكوفيين في «أي» لم يذكر ذهاب الكوفيين عموماً إلى ذلك، فما السبب في هذا؟

وقد تطور هذا عند بعض المتأخرين فذكر أن «نزع» معلق هنا بالاستفهام، لأنهما يريان تعليق النداء، وإن لم يكن من أفعال القلوب. (الآلوسي، ١٢١/١٦) واستند في ذلك إلى توجيه نسب للمهدوي، فقد نُقل عنه أن «نادى» يعلق إذا كان بعده جملة نصبت، فتعمل في المعنى ولا تعمل في اللفظ (السمين الحلبي، ٥١٧/٤).

ويمكن أن يشكل على هذا بأنه ينبغي إثبات أن ما بعد «نزع» جملة من مبتدا وخبر وليس مفرداً عبارة عن موصول وصلته، كما يجب إثبات أن «نادى» مما يعلق.

ويجوز أن تكون استفهامية «أي» استفيدت من توجيه النصب في «أيهم أشد على الرحمن عتياً» عند الفراء، فإنه صرح بوقوع الفعل عليها، وأنها ليست استفهاماً (معاني القرآن، ٤٧/١)، ففهموا منه أنها في حالة الرفع تكون استفهامية.

المبرد:

حكى عن المبرد أنه «قال: أيهم متعلق بشيعة فهو مرفوع لهذا، والمعنى ثم لنزغن من الذين شايعوا أيهم، أي من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً» (النحاس، ٢٥/٣؛ القيسي، ٦٢/٢؛ ابن عطية، ٢٦/٤).

وما أن تناول العلماء المنقول عن المبرد حتى اختلفت عباراتهم في ذلك، بغية إيجاد تناسب بين ما نقل عنه ومعنى الآية ولفظها. والتوضيحات المطروحة إضافة إلى ما ذكره النحاس هي:

- ١ - أن تقدير الآية: ثم لنزغن من كل قوم شايعوا فينظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً. (الأنباري، ١٤٠٣، البيان، ١٣٢/٢). وهذا وإن لم ينسب إلى المبرد يشبه في التقدير ما نسبته النحاس له، وإن اختلف معه في: الف - أن «أيهم» متعلق بشيعة حسب نقل النحاس. ب - أن النظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه. ومادام مقدراً هنا فإن «أي» ليست معمولية لـ«نزع»، بل معمولية «نظروا» ولكنه معلق عن العمل، لأن النظر من أفعال القلوب. وأي على هذا استفهامية.

وقففة في إعراب (أي) في (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم...) (٢٨)

٢ - أن أيهم مرفوع بشيعة، لأن معناه تشيع، والتقدير: لننزعن من كل فريق يشيع أيهم، وهو على هذا بمعنى الذي. (العكبري ١٤٠٢، ١١٦/٢). ونسبه للمبرد. وتقدير العكبري هنا يختلف عن تقدير النحاس. ولولا تصريح العكبري بنسبته للمبرد. ما أمكن ربطه بالمبرد الذي نقل عنه النحاس بواسطة شيخه - تلميذ المبرد - تقديراً آخر.

والظاهر أن عبارة العكبري «أن أيهم مرفوع بشيعة لأن معناه تشيع» دعت البعض إلى أن العكبري جعلها فاعلاً. (السمين الحلبي، ٥١٧/٤).

ولئن لم يصرح العكبري وهو يذكر رأي المبرد أن «أي» فاعل يشيع فإن الرضي الأسترابادي صرح به ناسباً ذلك للمبرد بتقدير: لننزعن أيهم من كل فريق يشيع أيهم هو أشد وأي بمعنى الذي. (شرح الكافية، ١٣١٠، ٥٨/٢) والعبارة كما ترى قلقة.

ويبدو لي أن الذي دعا العكبري إلى القول إنها موصولة إعرابها فاعلاً لـ «يشيع». فلو جعلت استفهامية لحصل محذوران لا يمكن التعاضي عنهما: أولهما: أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. وثانيهما: أن إعرابها فاعلاً يجعل «أشد» بغير محل إعرابي معتبر، بعكس جعلها موصولة، فإن رفعها فاعلاً لا محذور فيه، كما أن «أشد» خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة الموصول.

٣ - أن «أي» مرفوع بـ «شيعة» فهو مرفوع بالابتداء. (القرطبي، ١٤٠٥، ١١/١٣٥)، ثم ذكر التقدير الذي ذكره النحاس مصرحاً بنقله عنه، ولكنه لم يبين كيف صار مبتدأ مع تعلقه بشيعة، في حين أن النحاس لم يذكر كونه مبتدأ.

وغير خفي أن السعي الحثيث للتوفيق بين ما نقل عن المبرد مختصراً والإعراب التفصيلي للآية بهدف الوصول إلى توجيه مقبول للمعنى، إن دل على شيء فإنما يدل على الإبهام الذي لفت العبارة به، الأمر الذي حمل البعض على القول إن في العبارة المنسوبة للمبرد قلقة. ووجه القلق فيها أن الناقل لم يبين وجه الرفع على ماذا يكون (السمين الحلبي، ٥١٧/٤). وهو تعليق وجيه.

وليت شعري كيف يكون «أي» مرفوع بـ «شيعة» وتقدير الكلام كما ذكر: ثم لننزعن من الذين تشايعوا أيهم أي من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد على الرحمن

وقفه في إعراب (أي) في (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم...) (٢٩)

عتياً (النحاس، ١٤٠٩، ٢٥/٣). وإذا قدر في الكلام «نظروا»، والنظر معلق بالاستفهام، يكون ما بعده مبتدأ وخبر، فكيف يكون مرفوعاً بـ«شيعة» حينئذ. ولو أردنا استقصاء كل ما ذكر في هذا لطال بنا المقام من جهة، وللحق بالقارئ الملل.

ويمكن تصور عدم الانسجام فيما نقل عن المبرد، والضجر الذي يصيب القارئ من ذلك بما قيل: ولعمري أن ما نسب إلى المبرد أولاً وأخيراً أبرد من يخ. (الآلوسي، ١٤٠٥، ١٢١/١٦) وكلمة يخ فارسية بمعنى الثلج.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا القول برمته نسب لعلي بن سليمان (الكرماني، ٧٠٤/٢) في حين أن علي بن سليمان نقل هذا عن المبرد كما في إعراب القرآن للنحاس. وأظهر تعليق على هذا، وأقربه إلى الفهم أن التقدير هنا خلاف الظاهر، وليس في اللفظ ما يدل عليه، كما أن الفعل ينزع بحاجة إلى مفعول، وأيهم يصلح أن يكون مفعوله. (الأنباري، الانصاف، ٧١٤/٢).

وعلى كل حال أن أخذ رأي المبرد بنظر الاعتبار يستدعي تقدير مفعول محذوف لينزع. (أبو حيان، ١٤١٢، ٢٨٧/٧).

وتجدر الإشارة إلى أن جذور ما نسب إلى المبرد يمكن ملاحظته في كلام الفراء وهو يوجه الرفع في «أيهم»: «لننزعن من الذين تشايعوا على هذا، ينظرون بالتشايح أيهم أشد وأخبث، وأيهم أشد على الرحمن عتياً، والشيعة ويتشايعون سواء في المعنى» (معاني القرآن، ١٩٨٠، ٤٨/١).

ولا يبعد أن يكون هذا هو الذي دعا بعضهم إلى نسبة هذا الرأي للكوفيين، وإن حوت العبارة اختلافاً قليلاً عما في كتاب الفراء.

ويمكن أن يكون المبرد ذكر في توجيه الآية ما قاله الفراء دون نسبته، ودون ادعائه لنفسه، ونقل تلميذه علي بن سليمان ما سمعه من شيخه كما سمعه، ونقله عنه تلميذه النحاس في إعراب القرآن على أنه قول المبرد، وعنه نقل من نقل.

ويمكن أن يقال إن كلام الفراء والمبرد أقرب إلى التفسير منه إلى التقدير النحوي.

وقفه في إعراب (أي) في (ثم لنزعن من كل شيعة أيهم...)..... (٣٠)

ويحق للقارئ أن يبقى حائراً وهو يقرأ «ينظرون بالتشايح أيهم أشد وأخبث...» كيف يمكن حمل أيهم على الاستفهام في حين أن الحمل على الموصول أقرب تبادراً إلى الذهن.

بعض الكوفيين:

حكى أبو بكر بن شقير (ت ٣١٧) عن بعض الكوفيين أن في «أي» معنى الشرط، لذلك لم يعمل فيها ما قبلها. وتقدير الكلام: ثم لنزعن من كل فرقة إن تشايحوا أو لم يتشايحوا، كما يقال: ضربت القوم أيهم غضب، بمعنى: إن غضبوا أو لم يغضبوا. (النحاس، ٢٥/٣؛ العكبري، ١٤٠٢، ١١٦/٢؛ السمين الحلبي، ٥١٨/٤)

ولئن كائف «أي» تأتي للشرط في بعض الكلام، فإن الأسلوب هنا لا يفيد ذلك. وكيف استفاد القائل هذا من الآية والمثال، وأداة الشرط بحاجة إلى فعلين. وعليه فتقدير الكلام وسوقه إلى ما يريده صاحب هذا الرأي في الواقع دون دليل يقتضيه المقام. ولقد أصاب كبد الحقيقة من وصف هذا أنه أبعد الأقوال عن الصواب مع نسبته للفراء. (العكبري، ١٤٠٢، ١١٦/٢)

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التخريج لم يرد في معاني القرآن للفراء مع ذكره ثلاثة وجوه لتوجيه الرفع، كما أنه لم ينسب للفراء في كتب المتقدمين.

الزمخشري:

نقل عن الزمخشري وجماعة أنهم ذهبوا إلى أن «أي» في الآية موصولة. وأن ضممتها إعراب لا بناء، وأن «نزع» واقع على «من كل شيعة»، بتقدير: بعض كل شيعة، وأن «أيهم أشد» جواب سؤال مقدر: من هذا البعض؟ فقال: هو الذي هو أشد، فحذف المبتدأ اللذان بجانب «أي». (ابن هشام، ٨٣/١).

وقد تعقبوا هذا النقل بأن الزمخشري لم يتعرض في كشافه لضمة «أي»، هل هي إعراب أو بناء، فكيف حكم ابن هشام بهذا. وقد احتمل المستشكل أن النقل قد يكون عن كتاب غير الكشاف ورد فيه التصريح بكون الضمة للإعراب. (الداميني، ١٦٨/١) وعلى فرض حل هذا الأمر يبقى سؤال يطرح نفسه هو من هم الجماعة الذين ذهبوا إلى هذا التوجيه.

وعبارة الزمخشري «ويجوز أن يكون النزاع واقعاً على من كل شيعة كقوله سبحانه - ووهبنا لهم من رحمتنا - أي لننزعن بعض كل شيعة، فكأن قائلًا قال من هم؟ فقل: أيهم أشد عتياً» (الكشاف، ٥٢٠/٢).

ويستشف من هذا النص أمور:

أ - لم يتعرض النص لنوع الضمة، هل هي إعراب أو بناء بخلاف نص ابن هشام.
ب - لم يصرح النص بنوع «أي» هل هي استفهامية أو موصولة بخلاف نص ابن هشام الذي نص على موصولية «أي». وإن كان تقدير الكلام «أيهم أشد عتياً» يشير إلى هذا. ويمكن أن يكون ابن هشام استفاد ذلك من معنى الكلام وفحواه.

ج - لم يرد في النص ذكر للمبتدأين، قبل أي وبعدها. كما قال ابن هشام.
وقد عقب ابن هشام على ما نقله بقوله «فيه تعسف ظاهر». وقد وضح هذا التعسف باجتماع أمور: حذف مفعول نزعن، فإن من كل شيعة ليس مفعوله حقيقة، وتقدير سؤال محذوف، وحذف المبتدأ. (الداميني، ١٦٨/١؛ الدسوقي، ٨٣/١)

ويبدو أن تعقيب ابن هشام وتعليقه على قول الزمخشري لم يرق لهذا الموضح، ولم يستسيغه، فذكر بعد بيان المراد من التعسف الظاهر: أنه ليس فيه تعسف، فإن تقدير جملة، ومبتدأ ورد كثيراً في القرآن الكريم. (المصدر نفسه)

أقول كل واحد منها على حدة ليس فيه تعسف إذا اقتضاه الكلام. أما جمع هذه الأمور في مورد واحد لا يوجب ذلك ففيه من التعسف ما فيه.

وأرى أن عبارة الكشاف في آخرها يعوزها شيء، فقله: «فقل: أيهم أشد عتياً». يرد عليه: ما محل «أي» من الإعراب؟ إن جعلت مبتدأ و«أشد» خبرها، فهي استفهامية لا موصولة لكن سياق كلامه لا يحتمل ذلك. وكذا إن أعرب «أشد» خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر «أي» مثلاً. وإن جعلت «أي» مبتدأ، و«أشد» خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة «أي»، فما خبر «أي» ولا يمكن تصور احتمال آخر مع تقدير الزمخشري، لأنه جملة جديدة في جواب سؤال.

نتائج البحث:

تبين من البحث:

- ١ - أن بعض الآراء المطروحة في إعراب الآية لم يصرح بها من نسبت إليه. وإنما هي تطبيق لمباني العلماء النحوية في إعراب الآية، كالذي رأيناه في نسبة زيادة «من» الكسائي والأخفش.

وقفه في إعراب (أي) في (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم...)..... (٣٢)

٢ - لوحظ في المطالب المطروحة اضطراب في نسبة بعض الآراء، كما لوحظ نسبة أكثر من رأي للكسائي. ولا يبعد أن يكون عدم مراجعة مصادر متعددة للتحقيق في نسبة الآراء السبب وراء ذلك.

٣ - أن بعض أقوال العلماء أضيف إليها شرح وتوضيح أكثر من اللازم فتضخمت وتسرب إليها ما لم يقله صاحبه، كما هو الحال في التعليق الذي ذهب إليه يونس.

٤ - سعى بعض العلماء سعياً حثيثاً إلى تطبيق بعض الآراء على إعراب الآية ومعناها لتوجيه ما نقل. ويبدو أن السبب وراء ذلك النقل الناقص للرأي، أو نقل الرأي طبقاً لمعنى الآية دون مراعاة الضوابط الاعرابية.

٥ - أن رأي سيبويه أقرب الآراء إلى معنى الآية وروحها، وأسلمها من النقد الذي تعرضت له بقية الآراء.

٦ - أن أكثر هذه الأقوال المطروحة في إعراب الآية نتيجة عدم قبول قول سيبويه إنها مبنية في محل نصب، بعبارة أخرى أن مرادهم من الأخذ بقول سيبويه في أن «أي» الموصولة يجوز بناؤها في بعض الحالات ألجأهم إلى ذكر هذه الآراء.

Abstract

Scholars of Arabic syntax, interpretation, and diacritical marking of the Qur'ān have expressed different opinions concerning the diacritical marking of *ayyu* in *āya* (Then from every group We shall draw whichever of them...) [Sūrat al-Maryam: 69]. Due to this difference of opinions, their views on the type of *ayyu* and the interpretation of the *āya* has also been different.

In this article, the researcher has tried to mention the related readings for this *āya* and stated who has related that reading. The present article begins by pointing out the antiquity of the difference that Sībwayh has mentioned when bringing it up, examines its evolution, and makes a deep investigation on the statements expressed concerning the diacritical marking of the *āya* and all the justifications stated in this regard. This research has not limited its exploration to the above; rather, it has extended it to mentioning the objections that are raised against each opinion and made the conclusion that the Sībwayh's view – according to which, *ayyu* in this *āya* is an accusative object, indeclension (*mabnī*) and a in the nominative position (*mḥallan manṣūb*) – has been the most accurate opinion and the closest to the spirit of the *āya*. This is a view that has been relied on by the Basrians and attributed to them and brought

up in their name when mentioning the difference of opinions of Basrians with the Kufans, hence, having been of interest to the latter researchers.

Keywords: relative *ayyu* , interrogative *ayyu* , suspension , draw (*nanzi* ') , group (*shī'a*) .

قائمة المصادر والمراجع

- ١ - الآلوسي: محمود بن عبد الله الآلوسي ت ١٣٧٠هـ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.
- ٢ - ابن أبي زمين: محمد بن عبد الله المري المعروف بابن أبي زمين ت ٣٩٩، تفسير القرآن العزيز، تحقيق: حسين عكاشه ومحمد مصطفى الكنز. ط ١. مكتبة الفاروق الحديثة. القاهرة. ١٤٢٣-٢٠٠٢
- ٣ - ابن خالويه: الحسين بن أحمد بن خالويه ت ٣٧٠ هـ، مختصر في شواذ القراءات. عنى بنشره حز برجشتراسر. المطبعة الرحمانية. مصر. ١٩٣٤
- ٤ - ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي ت ١٣٩٣، التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر. تونس. ١٩٨٤
- ٥ - ابن عطية: عبد الحق بن غالب بن عطية ت ٥٤٢، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشاقي محمد. ط ١. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤١٣-١٩٩٣
- ٦ - ابن عقيل: عبد الله بن عقيل العقيلي ت ٧٦٩، شرح ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ط ١٤. المكتبة التجارية الكبرى. مصر. ١٣٨٤-١٩٦٤
- ٧ - ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام المصري ت ٧٦١، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب. تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. ط ٢. دار الفكر. دمشق. ١٩٦٩
- ٨ - ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣، شرح المفصل. بيروت. عالم الكتب. بى تا
- ٩ - أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي ت ٧٥٤، البحر المحيط في التفسير. صدقي محمد جميل. دار الفكر. بيروت. ١٤١٢-١٩٩٢
- ١٠ - الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت ٥٧٧ هـ، الإنصاف مسائل الخلاف. محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر. القاهرة.
- ١١ - الثعالبي: عبد الرحمن بن محمد الثعالبي ت ٨٧٥، الجواهر الحسان في تفسير القرآن. تحقيق الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط ١. دار احياء التراث العربي. بيروت. ١٤١٨

وقفه في إعراب (أي) في (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم...)..... (٣٤)

١٢ - الدسوقي: مصطفى محمد عرفه، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. المطبعة الحميدية. مصر. ١٣٥٨.

١٣ - الدماميني: محمد بن أبي بكر الدماميني، شرح مغني اللبيب. مصر. ١٣٥٥.

١٤ - الرضي الاسترابادي: محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح الكافية. ط٢. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٣٩٩-١٩٧٩.

١٥ - الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت ٣١١ هـ، معاني القرآن وإعرابه. تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. ط١. عالم الكتب. بيروت. ١٤٠٨-١٩٨٨.

١٦ - الزمخشري: جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ، الكشف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط دار الفكر. ١٤٠٣-١٩٨٣.

١٧ - سيويه: عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار القلم. القاهرة. ١٣٨٥-١٩٦٦.

١٨ - الشمني: تقي الدين أحمد بن محمد، المنصف من الكلام على المغني. القاهرة. ١٣٥٥.

١٩ - الطبرسي: الفضل بن الحسن ت ٥٤٨ هـ، مجمع البيان لعلوم القرآن. مطبعة العرفان. صيدا. ١٣٥٥-١٩٣٦.

٢٠ - العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت ٦١٦ هـ، املاء ما من به الرحمن. تصحيح إبراهيم عطوه عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ١٣٨٩-١٩٧٠.

٢١ - الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧ هـ، معاني القرآن. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. ط٢. الهيئة المصرية العامة. القاهرة. ١٩٨٠.

٢٢ - القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت ٩٧١ هـ، الجامع لأحكام القرآن. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ١٤٠٥-١٩٨٥.

٢٣ - القنوجي: محمد صديق خان النجاري القنوجي ت ١٣٠٧ هـ، فتح البيان في مقاصد القرآن. تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. المكتبة العصرية. بيروت. لبنان. ١٤١٢-١٩٩٢.

٢٤ - القيسي: مكّي بن أبي طالب ت ٤٣٧ هـ، مشكل اعراب القرآن. تحقيق ياسين محمد السواس. ط٢. بي تا.

٢٥ - الكرمانى: محمود بن حمزة المعروف بتاج القراء ت ٥٠٥ هـ، غرائب التفسير وعجائب التأويل. دار القبلة للثقافة (جده) ومؤسسة علوم القرآن. بيروت. بي تا.

٢٦ - النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨ هـ، اعراب القرآن. تحقيق زهير غازي زاهد. ط٢. عالم الكتب ومكتبة النهضة. مصر. ١٤٠٥-١٩٨٥.